حوكمة التعليم الثانوى الفنى الصناعى الثلاث سنوات بمحافظة الفيوم فى ضوء رؤية مصر 2030

إعداد

هناء أحمد محمود حسنين

أ.د/ يوسف عبد المعطى مصطفى
أستاذ الإدارة التربوية سياسات التعليم المتفرغ
كلية التربية – جامعة الفيوم

أ.م.د/ حسنية حسين عبد الرحمن
أستاذ التربية المقارنة المساعد
كلية التربية – جامعة الفيوم

المستخلص :هدف البحث إلى إقتراح بعض الأليات لتحسين حوكمة التعليم الثانوى الفنى الصناعى فى ضوء رؤية مصر 2030 ، لتحقيق أهداف المؤسسات التعليم الثانوى الفنى الصناعى ، وتحقيق التنافسية بين المؤسسات من أجل الوصول إلى الجودة والتميز وكسب رضاء العملاء ، وضمان البقاء والاستمرارية لهذه المؤسسات ، وتولى مصر التعليم الثانوى الفنى الصناعى إهتماما خاصًا فى ضوء التوجهات الوطنية التنموية ورؤية مصر 2030 والتى تتضمن تحسين حوكمة التعليم الصناعى ، وقد استخدم البحث المنهج الوصفى وتوصل البحث إلى بعض الآليات منها:إنشاء مجلس أعلى للتعليم الفنى الصناعى ، الرغبة الحقيقية والصادقة فى التغيير والاصلاح ، شفافية إختيار القيادات الإدارية القادرة على تطبيق السياسات التعليمية الاستثمارية .

الكلمات المفتاحية :الحوكمة ، التعليم لثانوى الفنى الصناعى

Abstract:

The research aims to propose some mechanisms to improve the governance of the three-year industrial technical secondary education in light of Egypt's vision 2030to achieve the goals of industrial technical secondary education institutions, achieve competitiveness between institutions in order to achieve quality and excellence and gain customer satisfaction, and ensure the survival and continuity of these institutions. Egypt pays special attention to industrial technical secondary education in light of the national development trends and Egypt's vision 2030, which includes improving the governance of industrial education. The research used the descriptive analytical approach and reached some mechanisms, including: establishing a higher council for industrial technical education, a real and sincere desire for change and reform, and transparency in testing administrative leaders capable of implementing educational investment policies

Keywords: Governance, Industrial Technical Secondary Education

المقدمة

ظهر مفهوم الحوكمة كجزء من ثقافة عالمية تنهض على تعزيز مشاركة الأطراف المجتمعية المختلفة مع الحكومة في صنع وتنفيذ السياسات العامة، للتعبير عن التفاعل أوقدم المشاركة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة، فالحوكمة الرشيدة بمعاييرها ومبادئها تعمل على تحقيق التنمية المستدامة واستغلال الطاقات والإمكانيات البشرية والمادية والتنظيمية في المجتمع، وتدعو إلى تحقيق مزيداً من العدالة والمساواة اللامركزية والشفافية وتحارب الفساد بكافة أشكاله وألوانه وتحقق مزيد من الديموقراطية .وبصفة عامة يمكن أن نقول بأن الحوكمة أو الحاكمية أو الحوكمة الصالحة Good Governance تهدف إلى ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة أو الحكم الرشيد أو الصالح مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية والمساءلة والعدالة.

والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد من العناصر الهامة للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وإنجاح لبرنامج المسئولية الاجتماعية .الفساد يؤدي إلى الفقر حيث أنه يضع الأموال في جيوب فئة قليلة بينما يمكن استخدام تلك الأموال للصالح العام .والفساد مرض اجتماعي وسياسي واقتصادي مركب يشوه مؤسسات القطاعين العام والخاص في مختلف أنحاء العالم ويؤثر سلباً على المجتمع ككل (محمد ياسين ، 2015: 23).

وأكد البنك الدولي على فاعلية دولة عن غيرها في القضاء على الفقر، واستدامة التنمية،وتسهيل الإصلاحات وبناء المؤسسات وتنمية القدرات والحوكمة والمجتمع المدني يرجع إلى:تقريب الحكومة من الشعب من خلال استراتيجيات لتعزيز مشاركة أوسع في مبادرات السياسة، واللامركزية في الحكومة وتعزيز مهام وصلاحيات الناس وتمكينهم من المشاركة على المستوى المحلي وفي عمليات صنع القرار التي تؤثر على حياتهم اليومية، وفي تعزيز الحكم الرشيد، سيادة القانون، وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والسيطرة على الفساد(USAID, 2017:64-65 ،).

تعتبر الحوكمة نموذج لإدارة صناعة سياسات التعليم والتدريب المهنى بناءعلى إجراءات منسقة للاشتراك الفعال لأصحاب المصلحة فى التعليم والتدريب المهنى من القطاعين العام والخاص على كافة المستويات الممكنة لوضع الأهداف والتنفيذ والمتابعة والمراجعة وتهدف الحوكمة فى التعليم والتدريب المهنى إلى تعزيز تفاعيل ومشاركة أصحاب المصلحة مع تحسين صلة ومساءلة وشافية وتماسك وفعالية وكفاءة سياسات التعليم والتدريب المهنى (مدحت أبو النصر، 2015: 43).

مشكلة البحث:

وجود العديد من المشكلات التى يعانى منها التعليم والتدريب التقنى والمهنى بالمرحلة الثانوية الفنية الصناعية , مما يقل من كفاءته فى إعداد القوة العاملة اللازمة لسوق العمل, فضلا عن ضعف إعداد الطلاب للتعليم العالى ، ضعف تضمين سوق العمل فى مناهج التعليم الثانوى الصناعى , وضعف مستوى خريجى التعليم الثانوى الفنى الصناعى (الفنى) وضعف مستوى المعلمين ,وضعف المناهج العلمية , وضعف مستوى التدريب المهنى ،الأمر الذى يتطلب وضع مجموعة من المقترحات لتطوير التعليم والتدريب التقنى والمهنى بالمرحلة الثانوية الفنية الصناعية فى مصر على ضوء نتائج ,ولذلك يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن السؤال الرئيس التالى :

ما أهمية تحسين الحوكمة التعليم التقنى والتدريب المهنى للتعليم الثانوى الفنى الصناعى؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية وهى كما يلى :

1- ما الاسس النظرية لتفعيل الحوكمة للتعليم الثانوى الصناعى ؟

2- ما واقع تفعيل الحوكمة للتعليم الثانوى الصناعى ؟

3- ما آليات تحسين حوكمة التعليم الثانوى الصناعى على ضوء رؤية 2030؟

أهمية البحث :

- تنطلق أهمية البحث الحالى من أهمية حوكمة التعليم الثانوى الفنى الصناعى والذى يعتبرالمصدر الرئيسى لإمداد سوق العمل بالعمالة الفنية المدربة حرفيًا والتى تلعب دورًا هامًا فى البلاد ، والدور الكبير التى تلعبه مدارس التعليم الصناعى فى المجتمع من خلال تنمية البيئة وخدمة المجتمع وإعداد الشباب لسوق العمل وأهميته دعم واصلاح التعليم التقنى والتدريب المهنى ، فى تحقيق التنمية المستدامه .

أهداف البحث :

- يهدف البحث التعرف على الاسس النظرية لتفعيل حوكمة التعليم الثانوى الفنى الصناعى
- الوقوف على واقع حوكمة التعليم الثانوى الفنى الصناعى
- التوصل الى الآليات تحسين حوكمة التعليم الثانوى الصناعى على ضوء رؤية 2030 .

منهج البحث :

- اقتضت طبيعة هذة الدراسة استخدام المنهج الوصفى لملائمته لهدف الدراسة .

مصطلحات البحث:

1- الحوكمة :

أ–وتعرف الحوكمة بأنها الإدارة الرشيدة القائمة على النزاهة والشفافية والمساءلة والمحاسبية ومكافحة الفساد وتحقيق العدالة دون تمييز وتطبيق القانون على الجميع مع توفير رقابة فاعلة داخلية وخارجية ويمكن تطبيق الحوكمة فى أى مؤسسة حكومية أو أهلية ،وعلى أى مستوى دولى أو إقليمى أو محلى وفى أى مجال سواء سلع او خدمات (فاروق وآخرون ،2004: 105)

ب– و تعرف الحوكمة بأنها نظام إدارى يضمن للتعليم الفنى المحاسبية والشفافية ومنع الفساد وتحديد المسؤوليات لكل فرد وضبط العلاقات بين الأطراف الأساسية التى تؤثر فى الأداء وتحقيق الجودة والتميز(حسن شحاته وزينب النجار ، 2007: 190).

ج– والحوكمة فى التعليم هى مجموعة من الآليات والإجراءات والقواعد والعلاقات تتم فى إطار الشراكة بين الأطراف المعادلة – الدولة والمجتمع المدنى والقطاع الخاص – من أجل إدارة شئون المجتمع والتعليم ، وفى إطار توافر مسلمات العدالة الاجتماعية والشفافية والنزاهة والمحاسبية وسيادة القانون ، وهى بمثابة السياسات والقيم والآليات التى تتبعها كمة لتحقيق الأداء ومنع الفساد فى نظام التعليم (قيس المؤمن وآخرون ، 2010: 102).

وتعرف الحوكمة إجرائيًا: نظام إدارى يمثل السياسات والقيم والآليات التى تتبعها القيادة وتضمن للتعليم الفنى المحاسبية والشفافية ومنع الفساد وتحديد المسؤوليات لكل فرد وضبط العلاقات بين الأطراف الأساسية التى تؤثر فى الأداء وتحقيق الجودة والتميز.

2- التعليم الصناعى :

أ- ويعرف بأنه " ذلك النوع من التعليم النظامى الذى يتضمن الإعداد التربوى الجيد والتوجيه السلوكى واكتساب المهارات ،والمقدرة الفنية ،تقوم به مؤسسات نظامية على مستوى الدراسة الثانوية بهدف إعداد فنيين مهرة فى مختلف المجالات والتخصصات الفنية مما يجعلهم قادرين على تنفيذ المهام التى توكل إليهم(فاروق واحمد ، 2004 : 105).

ب- كما يعرف التعليم الثانوي الصناعي بأنه "نمط من التعليم يركز على المهارات والإجراءات الصناعية، والفنية ،ويستهدف إعداد الأفراد للعمل في المناطق الصناعية وتوزيعهم حسب حاجة سوق العمل"Susan Wallace, 2015: 189 .

ويعرف التعليم الثانوى اجرائيًا :نوع من التعليم النظامى يتضمن الإعداد التربوى الجيد والتوجيه المهنى والسلوكى يركز على المهارات الفنية والصناعية ، ويهدف إلى إعداد فنى يتناسب مع سوق العمل المحلى والاقليمى والعالمى .

أبحاث ودراسات سابقة

1- هدف محمد حسن 2020 إلى الارتقاء بتطوير التعليم الثانوى الفنى الصناعى بمصر ودمجه فى سوق العمل وتعزيز دوره فى تحقيق الرؤية التنموية الشاملة مصر 2030 ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى ، ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة ما يلى :مراجعة التشريعات للتعليم الثانوى الفنى الصناعى بمصر .إعداد المعلمين إعدادًا عصريًا جديدًا فى مؤسسات الإعداد بما يضمن دعم توجهاتهم نحو تعزيز مبادرات التميز وترشيح طاقات الإبداع واستثمار قدرات طلابهم فى ضوء معطيات مجتمع المعرفة ، دراسة احتياجات سوق العمل قبل توزيع الطلاب على تخصصاتهم المختلفة (محمد حسن ، 2020).

2- هدف sanam 2019 إلى بناء وتحسين حوكمة المسارات للطلاب من التعليم الأكاديمى إلى التعليم التطبيقى أو توفير الخيارات بين التعليم الثانوى الفنى والتعليم العام ، لذلك جعلت السياسات التعليمية توجه نحو تطوير القوى العاملة الماهرة لتحقيق التنمية المستدامة واستخدمت الدراسة المنهج دراسة الحالة وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها : حوكمة الالتحاق بالقطاع التقنى والمهنى من الناحية الكمية ، وأن نجاح تنفيذ وإدماج TEVTفى نظام التعليم،وإدراج التعليم الفنى والتدريب المهنى كمادة فى المناهج الثانوية لتغيير نظرة المجتمع للتعليم الفنى (sanam 2019)

3-هدفت ابتسام سعيد 2020 إلى التعرف على واقع تطبيق مبادئ الحوكمة بالتعليم الفنى فى مصر ، ثم وضع مقترح لتفعيل تطبيق مبادئ التعليم الفنى فى مصر ، واستخدمت المنهج الوصفى التحليلى ، وتوصلت لعدة نتائج من أهمها : توفير التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لكافة أشكال الأداء بالتعليم الفنى ، وجود إطار تشريعى مؤسسى (لائحة داخلية) توضع توزيع المهام المتعلقة لكل فرد ، توفير الصلاحيات القانونية اللازمة لنشر البيانات والمعلومات (ابتسام سعيد ،2020).

الإطار النظرى :

شهد العالم فى الأونة الاخيرة الكثير من التغيرات فى كافة المجالات والتى ادت الى اشتداد المنافسة بين المؤنظمات من أجل الوصول إلى الجودة والتميز وكسب رضاء العملاء ، وضمان البقاء والاستمرارية ، وامام هذا الوضع الجديد أصبحت المنظمات مجبرة على تغيير أساليبها التقليدية فى الإدارة الحديثة إذا ما أرادت تحقيق أهدفها بكفاءة وفاعلية ، وتعتبر الحوكمة نموذج لإدارة صناعة سياسات التعليم والتدريب المهنى بناءًعلى إجراءات متسقة للاشتراك الفعال لاصحاب المصلحة ،وتولى مصر التعليم الثانوى الفنى الصناعى إهتماما خاصًا فى ضوء التوجهات الوطنية التنموية ورؤية مصر 2030 والتى تتضمن تحسين حوكمة التعليم الصناعى ؛ لذا يعد التعليم الفنى الصناعى أكثر مراحل التعليم حاجة إلى تحسين حوكمة التعليم حيث أن الحوكمة أداة فعالة لمواجهة التحديات التى تواجه

تلك مؤسسات كما تعد أحد مداخل الاصلاح التى تسهم فى إحداث نقلة نوعية فى المخرجات التعليمية .

وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي .وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من المصادر المصرفية، فاتجهت إلى أسواق المال . (UNEVOC(2014): 12)

ففكر الحوكمة ومنهجيات التميز لتطوير الأداء المؤسسى، فكر يهتم بتحديد آليات تنظيم العلاقات بين الوحدات التنظيمية داخل المؤسسة لتعزيز الهيكل التنظيمى وتحديد آليات عمل لإدارة وتشكيل فرق العمل واللجان وكيفية إدارة المشاريع وإدارة العمليات والإجراءات الإدارية وفقا لمصفوفة الصلاحيات وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الاهداف الفرعية كالانضباط والمسألة والمسؤولية والشفافية والافصاح والعدالة والتى تسهم مباشرة فى تعزيز وتطوير الأداء المؤسسى للمنظمة تجاه تحقيق رؤيتها ورسالتها وأهدافها وتوجهاتها الحالية والمستقبلية(الشنوانى، 2020 : 124)

وتعد الحوكمة الجيدة أحد جوانب إصلاح التعليم والتدريب المهنى التى اعتبرتها المفوضية الأوربية ووكالاتها مقاربة شراكة اجتماعية مرنة متعددة

المستويات وتسهم فى اصلاح الناجح ، إلى جانب تأكيدها القوى بشكل خاص على الابتكار على المستوى الإقليمى والمحلى وقد حددت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تطوير الحوكمة القوية والفعالة متعددة الأطراف فى كامل أجزاء دورة السياسات بإعتباره واحداً من عدد من الأولويات المهمة والمترابطة التى يجب التطرق إليها إذا أردنا إصلاح التعليم والتدريب المهنى أن يحقق النجاح المنشود(UNEVOC(2014):13) بالنظر للحوكمة المؤسسة كجزء من برنامج الإصلاح الإدارى وتحسين الأداء التنظيمى والإدارى والمالى على المستوى العام بدول العالم بجانب ممارسات الحوكمة ولأهميتها فى تعظيم المنافع وكل من أصحاب الحقوق والأطراف الأخرى ذات العلاقة والمصالح فى كافة القطاعات(المجلس التنفيذى لليونسكو ، 2016: 2)

وتحقق حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع الكفاءة والفاعلية لأجهزة الدولة الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني، لذا فرؤية مصر للمستقبل تضع الحوكمة والالتزام بالقوانين والقواعد والإجراءات في ظل سيادة القانون وإطار مؤسسي ضرورة لتحقيق الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد.(وزارة التربية والتعليم الخطة استراتيجية ، 2014– 14:2030)

تستهدف الرؤية الإستراتيجية للتعليم حتى عام 2030اتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون التمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، وكفء وعادل، ومستدام، ومرن. وأن يكون مرتكزاً على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير

والمتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجياً، وأن يساهم أيضاً في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكانياتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، ومستنير، ومبدع، ومسئول، وقابل للتعددية، يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية (وزارة التربية والتعليم الخطة استراتيجية ، 2014- 14:2030) .

وكنتيجة حتمية لفشل سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، فإن البنك الدولي تبنى مفهوم الحوكمة في الثمانينيات، وذلك من أجل إقران الإصلاح الاقتصادي بالجناح الآخر المرتبط به والملازم له وهو الإصلاح السياسي المؤسسي، ومن خلال اتخاذ هذا المفهوم وتداوله

فإن البنك الدولي أوضح أن هذا المفهوم له مجموعة من المتطلبات تتمثل في سيادة القانون الكفاءة والفاعلية الإدارية – المساواة والعدالة في توزيع الموارد – المساءلة والشفافية من جانب مؤسسات وأفراد الدولة.

اولا: مفهوم الحوكمة :

الحوكمة نموذج إدارى جديد يهدف إلى إعادة توزيع الصلاحيات بهدف اعتماد الإدارة الرشيدة فى اتخاذ القرارات الإدارية وتفعيل دور أصحاب الملكية ، كما تساعد على الضبط الداخلى واكتشاف المخاطر قبل وقوعها ، تهتم بالمساءلة والمحاسبية وتعنى بأن يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة (ابتسام ، 2020: 232).

تعتبر الحوكمة نموذج لإدارة صناعة سياسات التعليم والتدريب المهنى بناءعلى إجراءات منسقة للاشتراك الفعال لأصحاب المصلحة فى التعليم والتدريب المهنى من القطاعين العام والخاص على كافة المستويات الممكنة لوضع الأهداف والتنفيذ والمتابعة والمراجعة وتهدف الحوكمة فى التعليم والتدريب المهنى إلى تعزيز تفاعيل ومشاركة أصحاب المصلحة مع تحسين صلة ومساءلة وشافية وتماسك وفعالية وكفاءة سياسات التعليم والتدريب المهنى.(DPADM)

ثانيا :أهداف الحوكمة

يتمثل الهدف الرئيسى فى أن زيادة المشاركة فى التعليم والتدريب المهنى فى السياسات فى كامل أجزاء الدورة السياسية للتخطيط والتطوير والتنفيذ والمراجعة ؛ يؤدى ذلك إلى تحسين مستوى المسؤولين عن الحوكمة من خلال تقوية الشراكات واستهداف الأنشطة وتحسين صلة وجودة نظم التدريب المهنية واسهامها فى زيادة قابيلة النساء والشباب للتوظيف ، كما تهدف الحوكمة الجيدة لنظام التعليم الفني والتدريب المهني والأداء المترابط والمتكامل للنظام من خلال القيادة الواضحة والمشاركة والشراكات والشفافية ومن خلال وظائف الحوكمة الرئيسة للتعليم والتدريب المهنى وهى ، الإدارة والتخطيط ، المالية والتمويل ، الجودة التى لها دوراً رئيساً فى حوكمة التعليم والتدريب المهنى(ابتسام ، 2020: 229)

فالحوكمة تعنى مجموعة التشريعات والسياسات والهياكل التنظيمية والإجراءات والضوابط التى تؤثر وتشكل الطريقة التى توجه الحكومات لتحقيق إهدافها بأسلوب مهنى وإصلاحى بكل نزاهة وشفافية وفق آليات للمتابعة والتقييم ونظام المساءلة لضمان فعالية الأداء بعدالة .

ثالثا: أهمية الحوكمة :

ترجع أهمية الحوكمة إلى انها من أهم العمليات الضرورية واللازمة لحسن عمل المؤسسات من خلال : محاربة الفساد الداخلى – تحقيق السلامة والصحة – ضمان النزاهة – حماية حقوق الافراد – اللإفصاح والشفافية الكاملة – تقليل الإخطاء والقصور، ويرجع ذلك إلى أن الحوكمة تسهم فى : تحديد مسئوليات كل فرد وتحقيق العدالة ، وتفعيل القوانين والقرارات واللوائح الخاصة بالتعليم التقنى والتدريب المهنى ، واستحداث نظم للمحاسبية والرقابة داخل مؤسسات التعليم التقنى والتدريب المهنى ،وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة ورصانة عملية وتجنب الفساد الادارى والمالى وتعزيز الثقة بين الاطراف المعنية وتعزيز القدرة على التطوير(النسور ، 2017 : 9)

رابعًا : أبعاد الحوكمة :

حدد البرنامج الإنمائى للامم المتحدة ، ثلاثة أبعاد للحوكمة ، وهى (مدحت ابو النصر 2015: 63):

1-البعد الاقتصادى : ويشمل عمليات صنع القرار التى تؤثر على الأنشطة الاقتصادية ، ويؤثر هذا البعد بصورة أساسية على الجوانب المتعلقة بالعدالة والفقر ونوعية الحياة .

2-البعد السياسى : ويتمثل فى عملية صناعة القرار من أجل صياغة السياسة .

3-البعد الإدارى : هو نظام تنفيذ السياسات والحكم الرشيد الذى يضم الأبعاد الثلاثة وهو يحدد العمليات والهياكل التى توجه العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية

خامسًا: مبادئ الحوكمة : من مبادئ الحوكمة :

1- الشفافية : تعنى أن صناعة القرارات وتنفيذها وفق قواعد وتعنى أيضا إتاحة المعلومات عن المؤسسة أمام المسئولين وأصحاب المصالح وأولياء الأمور والمستفيدين ،مع قدرة هذه الاطراف المتأثرين بهه القرارات وتنفيذها ، فالشفافية وسيلة من الوسائل المساعدة فى محاسبية إدارة المدرسة الفنية ، كما أنها تساعد جميع الأطراف التى لها مصالح مرتبطة بهذه المدارس على فهم مايدور بها ومن ثم القدرة على المشاركة فى إدارتها ، وبالنظر إلى واقع الشفافية بالتعليم التقنى والتدريب المهنى يتضح مجموعة السلبيات تتمثل فيما يلى (مدحت أبو النصر،2015 : 65):

أ- الإدارة لا تقوم بإعلام العاملين بها بمعايير تقييم أدائهم ، كما أنها لا تعلمهم بنتائج تقارير تقييم أدائهم .

ب- قلة تبادل الإدارة الآراء مع أصحاب المصالح من خلال الموقع الإلكترونى لها كما أنها لا تحدث المعلومات والبيانات الموجودة به بصفة مستمرة .

مما سبق يتطلب الأمر إلتزام إدارة التعليم الفنى بإتاحة البيانات والمعلومات للمسئولين والعاملين وأصحاب المصالح من أولياء الأمور ورجال الأعمال والمهتمين لتحقيق مبدأ الشفافية

2- المشاركة الفعالة : تعتبر المشاركة مطلباً ديمقراطياً ، يمكن من خلالها زيادة فاعية الإدارة وتنمية العاملين وتدريبهم وزيادة ارتباطهم بعملهم وتحمسهم له ، فتسهم المشاركة بصورة مباشرة فى تحقيق مباشرة فى تحقيق جومن العلاقات الإنسانية السليمة فى العمل نتيجة إشتراكهم فى صنع القرار، وبالنظر إلى واقع ممارسة المشاركة الإدارية فى إدارة مدارس التعليم الفنى عامة والتعليم الفن الصناعى يتضح مجموعة من السلبيات تتمثل فيما يلى (محمد احمد الخولى وآخرين، 2018: 70):

أ–قلة الفرص الممنوحة للعاملين والطلاب وأولياء الأمور للمشاركة فى صنع القرارات الإدارية بها ، كما أن إدارة المدرسة لا تحرص على تمكين العاملين بها من إنجاز بعض المهام .

ب–الإدارة لا يستعين بالمتخصصين من رجال الصناعة لأخذ رأيهم فى بعض الأمور المدرسية ، فضلاً على أن رجال الصناعة لا يشاركون فى تمويل وإدارة مشروعات رأس المال الدائم بالمدرسة ، ويستعان بالجمعيات الأهلية فى حالة واحدة

وهى تقديم بعض المساعدات المالية والعينية لطلاب المدرسة الذين يعانون من تدنى مستوى أسرهم الاقتصادى .

وهذا يعنى أن إدارة مدارس التعليم الفنى وخاصة الصناعى ، لا تعطى الفرصة للعاملين واولياء الأمور ورجال الأعمال والمجتمع المدنى الأهلية للمشاركة فى إدارة المدرسة وتبادل الآراء والخبراء.

3- المحاسبية :

المحاسبية وسيلة للتعلم واكتساب خبرات جديدة وتحسين وتجويد نواتج العملية التعليمية وليس المقصود منها اصطياد الأخطاء بل تصحيحها والوقاية منها ، فهى إحدى النظم المستخدمة فى تقييم الأداء التعليمى ؛ للتحقق من مدى تحقيق المدرسة الفنية الصناعية لأهدافها . مما سبق تعد المحاسبية وسيلة يمكن من خلالها دفع قيادات التعليم الفنى وخاصة الصناعى على تحسين وتجويد أدائهم لخدمة العملية التعليمية وتحسين المنتج التعليمى وتحقيق فرص تعليمية متساوية وإلا فقدوا مناصبهم(سائد خليل ، 2022: 55).

وتتعدد آليات المحاسبية التعليمية المستخدمة بالمؤسسات التعليمية ويرجع هذا التعدد نتيجة لاختلاف طبيعة الأداء داخل مدارس التعليم الفنى وخاصة التعليم الفنى الصناعى من قسم لآخر ، ومن آليات تطبيق المحاسبية التعليمية : التقارير – التفتيش والمراقبة – الملاحظة والتوجية – الإشراف التربوى – المراجعة الداخلية – المؤشرات الإحصائية(مدحت أبو النصر، 2015: 65)

فالمحاسبية تمكن التعليم التقنى والتدريب المهنى من :

أ- تحسين وتجويد المنتج التعليمى ومخرجات العملية التعليمية .

ب-المراجعة النقدية لمستوى الأداء المدرسى.

ج- تحسين أداء العاملين بالمدرسة الفنية .

ويتضح مما سبق أن الإدارة التعليمية تعانى من بعض السلبيات التى تجعلها عاجزة عن دعم أسلوب الحوكمة والمحاسبية فى إدارة التعليم التقنى والتدريب المهنى على جميع المستويات الإدارية ، مما يتطلب الأمر وجود سياسة تعليمية تعكس الحوكمة ومبادئها وآلياتها .

نستخلص مما سبق وجود معوقات بالتعليم التقنى والتدريب المهنى :تمسك الإدارة بالمركزية ، وتقلص الصلاحيات الممنوحة بالمستويات للمؤسسات ، و ضعف الصلاحيات القانونية الكافية للقيادات بإتاحة المعلومات لبعض المصالح ، واحتفاظ القيادات بالصلاحيات واتخاذ القرار وامتناع القيادات عن تمكين العاملين من إنجاز بعض المهام ،وضعف الرضا الوظيفى لدى معلمى التعليم التقنى والتدريب المهنى مما يدفعهم لرفض المشاركة فى الإدارة واتخاذ القرار.

ففكر الحوكمة ومنهجيات التميز لتطوير الأداء المؤسسى، فكر يهتم بتحديد آليات تنظيم العلاقات بين الوحدات التنظيمية داخل المؤسسة لتعزيز الهيكل التنظيمى وتحديد آليات عمل لإدارة وتشكيل فرق العمل واللجان وكيفية إدارة المشاريع وإدارة العمليات والإجراءات الإدارية وفقا لمصفوفة الصلاحيات وذلك من

أجل تحقيق مجموعة من الاهداف الفرعية كالانضباط والمسألة والمسؤولية والشفافية والافصاح والعدالة والتى تسهم مباشرة فى تعزيز وتطوير الأداء المؤسسى للمنظمة تجاه تحقيق رؤيتها ورسالتها وأهدافها وتوجهاتها الحالية والمستقبلية (سائد خليل ، 2022 : 6).

والحوكمة الجيدة لنظام التعليم الفني والتدريب المهني والأداء المترابط والمتكامل للنظام من خلال القيادة الواضحة والمشاركة والشراكات والشفافية ومن خلال وظائف الحوكمة الرئيسة للتعليم والتدريب المهنى وهى ، الإدارة والتخطيط ، المالية والتمويل ، الجودة التى لها دوراً رئيساً فى حوكمة التعليم والتدريب المهنى(النسور، 2017: 3).

فالإدارة :أصبحت فى وقتنا الحاضرمن أهم حقائق الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،وفى كل المجتمعات وفى كل الدول ؛ لذا تعد الإدارة الوظيفة الأساسية لكل مجتمع ،والإدارة بمفهومها هى مجموعة وظائف : التخطيط والتنفيذ والتوظيف والتوجيه والرقابة والتقييم .

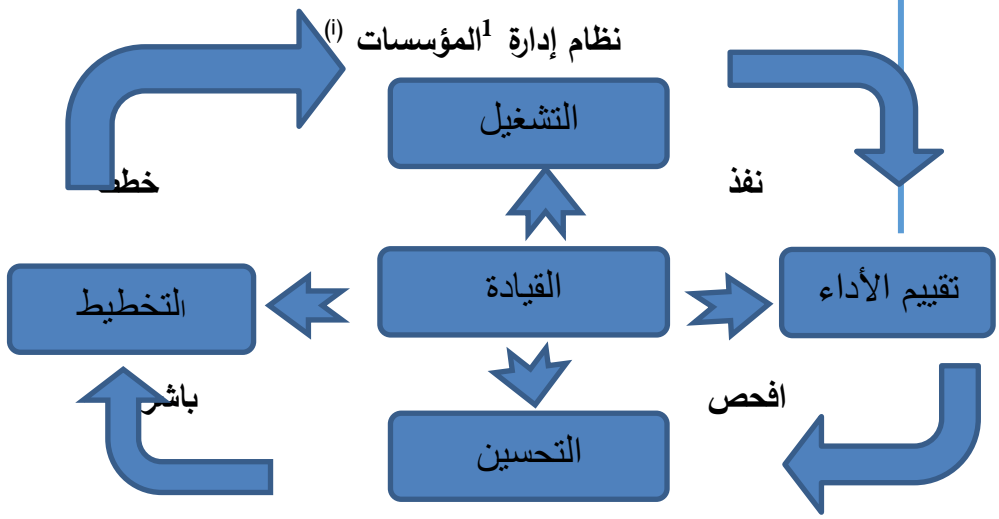

التصميم بوضح نظام وظائف الإدارة الجيدة الفعالة للمؤسسات

فالإدارة علم وفن معًا وقد أكد علماء النفس والاجتماع والإدارة على حقيقة مؤداها أن "القادة لايولدون بل يصنعون "

فالقيادة هى إحدى الوظائف العامة للإدارة ، وتعبر عن العنصر البشرى الذى يتولى قيادة المنظمات وإيجاد الترابط بين وحداتها الإدرية المختلفة، وهى القادرة على السير بالتنظيم نحو الأهداف المطلوبة عبر أداء العديد من الوظائف (على السلمى، 1999 : 65)

وتتمثل إدارة التعليم التقنى والتدريب المهنى فى قدرة القيادة على اكتشاف وتحريك الموارد البشرية والمادية المتاحة وغير المتاحة ، التى يطورها لتوجيه التعليم نحو

[1] تصميم الباحثة

تحقيق أعلى المعايير وتخريج طلاب يتسمون بالجودة ،الذين سيكونون أعضاء عاملين فى المجتمع ، وتتمثل أفضل الممارسات الإدارية المرتبطة بالتعليم التقنى والتدريب المهنى فيما يلى : بناء الثقة Builing Trust فقيادة الآخرين تتطلب الثقة ،بدعم التابعين وبناء علاقة إيجابية وفهم واضح لاحتياجاتهم ،والرؤية الواضحة تدعم التحسين الفعال وإنجاز الأهداف، والاتصال الفعال ، والتطوير الذاتى (التحسين الذاتى) يقوم به المدير وذلك بهدف تطوير الذكاء ،واكتساب المهارات لتمكين نفسه وإظهار كفاياته لتزويد المعلمين والطلاب بالمهارات التعليمية المرتبطة بالتعليم التقنى والتدريب المهنى ، صنع القرار وفق مدخل الإدارة التشاركية Decision Making تمثل عملية صنع القرارات قلب عملية الإدارة ،وتمثل مشاركة المعلمين والمهتمين بالتعليم فى صنع القرارات نمذجة الدور Role Modeling :وتعنى تركيز المديرين عل اعتبار سلوكياتهم مقال أو نموذج يحتذى بالنسبة لتابعيهم وتحمل المخاطرالتى تعزز مستويات الثقة داخل مؤسسات العمل(سائد حليل ، 2022: 67) .

فى ضوء ما تقدم يتضح أن تضمين التعليم التقنى والتدريب المهنى بالمدرسة الثانوية الصناعية يتطلب معه تبنى القيادة النمط إدارى متطور ،من خلال التركيز على اكتساب السلوكيات المرتبطة ببناء الثقة ، القيادة ذات الرؤية ، الاتصال الفعال ، التحسين الذاتى ،نمذجة الدور، وصنع القرارات الجيدة القائمة على الإدارة

التشاركية ، وتحمل المخاطر ، والإبداع فى تطبيق عمليات الإدارة بفعالية ، الأمر الذى ينعكس بشكل إيجابى على دعم وإصلاح التعليم التقنى والتدريب المهنى

خامسًا: تحديات المؤثرة على حوكمة التعليم والتدريب المهنى ,وهى(ابتسام سعيد، 2020 :):

1- ضعف الروابط بين مقدمى التعليم والتدريب المهنى وسوق العمل محدودة على المستويين الوطنى والمحلى , بحيث أن التدريب المهنى المستمر والتدريب لدخول سوق العمل تمثل خصائص ضعيفه فى النظام .

2- المشاركة العملية لمنظمات أصحاب العمل فى أجزاء دورة السياسات ليس أحد سمات حوكمة التعليم والتدريب المهنى , ولاتتمتع بدعم جيد . وهذا يعنى أنها أحد مواطن الضعف الرئيسة لأنظمة التدريب الراهنة .

3- تعانى المؤهلات المهنية بقلة التقدير والاهتمام فى المجتمعات , حيث يتجه جل الاهتمام والتقدير إلى التعليم الثانوى الأكاديمى ثم التعليم الجامعى , حيث يؤدى هذا المسار إلى تقلد وظائف عالية .

4- ترسيخ النظرة إلى أن مؤهلات التعليم والتدريب المهنى توفر إمكانية ضعيفة لتحقيق التقدم فى الحياة .

5- تتسم القواعد واللوائح الحكومية بجمودها وتقوم على توجهات عالية المركزية إزاء إدارة التعليم والتدريب المهنى مع نقل القليل من الاستقلال إلى المستويات متلقى الخدمة . وعلاوة على ذلك تفتقر الإجراءات الإدارية غالبًا للشفافية , ولا تتمتع الإدارة ونظم

معلومات سوق العمل بالنمو الكافى الذى يكفل لها خدمة عملية تخطيط وصناعة القرار فى التعليم والتدريب المهنى .

6- يتسم التوفير المالى للتعليم والتدريب المستمر بعدم كفاية من حيث تلبية الاحتياجات التدريبية المعاصرة .وهذا يعنى أن البيئات والمعدات التعليمية لكثير من المؤسسات فى حاجة للترقية أو الاستبدال ويعد تدريب المعلمين بأنه أحد المجالات المهملة نوعًا والتى نستلزم اهتمامًا كبيرًا.

هناك مجموعة من الآليات، والمتطلبات لتطوير منظومة التعليم الثانوى الفني الصناعى يتطلب الالتزام بمجموعة من المتطلبات وفقًا لدعم وإصلاح التعليم التقنى والتدريب المهنى ،وتشمل:

أليات تحسين حوكمة إدارة مدارس التعليم الثانوى الصناعى كمدخل للاستثمار التعليمى ، والتى تعتمد على :

1-إنشاء مجلس أعلى للتعليم الفنى والتدريب المهنى (مجلس يقر السياسات والخطط الإستراتيجية والبرامج التنفيذية ويصدر اللوائح المنظمة ومعايير المؤهلات الفنية والمهنية وينسق بين جهات مقدمى الخدمة والمستفيدين من مخرجاتها ، ويدشن وينظم شئونه قانون جديد للتعليم لبفنى والتدريب المهنى .

2-الرغبة الحقيقية والصادقة في التغيير والإصلاح الشامل للتعليم الثانوى الفني الصناعى ، والعمل على تكاتف كل الجهود الحكومية والقطاع الخاص لتنفيذ ذلك، وتحديد خطة الإصلاح ووضع برنامج زمني لها.

3- وضع إطار تشريعي ينظم التعليم والتدريب الفني والمهني باعتباره منظومة متكاملة، ويتضمن فلسفة التعليم والتدريب الفني والمهني، وأهدافه، وينظم علاقته بالإتجاهات التعليمية االأخرى، والدرجات العلمية التي يتم منحها من خلاله، ويحدد شروط ومعايير الإلتحاق بمؤسسات التعليم والتدريب الفني والمهني على المستوى الثانوي وتحقيق التنسيق والتكامل بين الوزارات المعنية بمخرجات التعليم التقنى والتدريب المهنى للتنمية المستدامة

4-إعداد المعلمين بدءا من إنشاء تخصص لإعداد معلمي التعليم الفني في كليات التربية، أو وجود كليات متخصصة في إعداد المعلمين (الثقافي والعملي والعلمي)واختيارهم حيث توضع شروط وضوابط محددة لاختيار الكوادر وفق مبادئ الحوكمة .

5-إصدار تعديل تشريعى ينظم ويفرض الحصول على رخصة مزاولة المهن لكى نضمن مستوى التأهيل وقياسه ، خاصة وأن التحول لنظام البرامج الدراسية التى تعتمد على أسلوب الجدارات المهنية المرجعية سيجعل من صدور ترخيص مزاولة المهنة أمرًا ميسورًا .

6-عقد دورات تدريبية وورش عمل للمعلمين، على الأساليب والطرق والاستراتيجيات الحديثة التي تركز على تنمية المهارات العقلية والعملية لدى الطلاب، وتبنيها في عملية التعليم والتدريس.

7- تشجيع مشروع راس المال الدائم (المدرسة المنتجة)والتخفيف من قيوده الضريبية والمحاسبية لتحويل المدرسة إلى وحدة منتجة تحسن دخل المدرس وتحقق دخل للطالب وتوفر تدريب عملى له وتكون مصدر تمويل للمنظومة ككل .

8- شفافية إختيار القيادات الإدارية الواعدة القادرة على تطبيق جيد للسياسات التعليمية الاستثمارية المعاصرة بجد واجتهاد .

9-تعزيز المسئولية الإدارية للقيادات و المشاركة الفعالة لأصحاب الأعمال وخبراء الصناعة، وغير ذلك من الجهات المستفيدة، في المشاركة في رسم سياسات التعليم الفني، ووضع المقررات الدراسية، وتحديد المواصفات المهنية للطلاب، ودراسة سوق العمل وما يتطلبه من مهارات.

10-إقامة وتشييد المدارس والمعامل والورش وفق احتياجات سوق العمل الحالية والتوقعات المستقبلية وفقًا للنماذج العالمية العاملين بالتعليم الفنى لسرعة إنجازالمهام المطلوبة بأعلى درجة من درجات التميز

11-الدعم التشريعى العاجل والمتمثل فى تطوير سريع وتحديث شامل لقانون التعليم الثانوى المصرى بمنح التعليم الثاانوى الفنى الصناعى ميزات تمكن من أن يكون قادرًا على التنافس مع غيره من الأنظمة التعليمية الععالمية المناظرة .

12-تغيير الصورة النمطية المسيطرة على أذهان الناس بأن التعليم الأسواء وأن التحاق الطلاب به هو التحاق لمجرد الحصول على الحصول على شهادة تعليمية لا قيمة لها 13-إعادة هيكلة المؤسسات التعليمية من خلال تبنى مبادرات تطويرية

جديدة واستحداث أنماط تعليمية عصرية ، وتخصصات جديدة وتطوير الهيكلية الإدارية وتحديث نظم انتقاء الطلاب والتواصل مع مؤسسات التعليم الجامعى لقبول الطلاب بالجامعات المصرية المتخصصة استثمارًا لطاقاتهم ودعمًا لتميزهم المهنى والأكاديمى فى إطار الاستثمار الأفضل للموارد البشرية .

14–التمويل المناسب لمشروعات تطويرالتعليم الثانوى الفنى الصناعى والتى من شأنها أن تنقل الوطن نقلة نوعية فى إطار التنافسية وفى إطار التوجه الاستثمارى .

15 – توفير بيئة مدرسية قادرة على تخريج أفراد مزودين بمهارات إدارة المشروعات وريادة الأعمال.

المراجع :

محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها ، المؤتمر العلمى عولمة الإدارة فى عصرالمعرفة ، جامعة الحنان ،لبنان ،2015، ص23

مدحت محمد أبو النصر (2015) ،الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية ،،(القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر ،ص 43.

مدحت محمد أبو النصر (2015) ،الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة ، مرجع سابقص43.

فاروق عبد فلية ،أحمد عبد الفتاح الذكى (2004)، معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا ،(الاسكندرية :دار الوفاء) ص104.

حسن شحاتة وزينب النجار (2007): معجم المصطلحات التربوية والنفسية (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية) ص 107.

قيس المؤمن وآخرون (2010)، التنمية الإدارية ،(عمان : دار زهران للنشر والتوزيع) ، ص 96.

محمد حسن أحمد جمعة (2020) ، متطلبات تطوير التعليم . متطلبات تطويرالتعليم الثانوى الفنىالصناعى بمصر على ضوء بعض التوجهات الاستثمارية المعاصرة "رؤية مقترحة، المجلة التربوية ، كلية التربية ،جامعة ، العدد السابع والسبعون

إبتسام سعيد حداد الشنوانى (2020)، تطبيق مبادئ الحوكمة فى إدارة التعليم الفنى فى مصر (تصور مقترح) ، مجلة كلية التربية بنها ، العدد (124) 4.

المجلس التنفيذى لليونسكو (2016)، مشروع إستراتيجية للتعليم والتدريب فى المجال التقنى والمهنى 2016 – 2021 باريس : اليونسكو ، ص2

إبتسام سعيد حداد الشنوانى (2020)، تطبيق مبادئ الحوكمة فى إدارة التعليم الفنى فى مصر (تصور مقترح) ، مجلة كلية التربية بنها ، العدد (124) 4.

أحمد جابر حسنين: الإصلاح الإداري)القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر)، 2014، ص 66

وزارة التربية والتعليم ، الخطة الاستراتيجية (2014– 2030م) ص ص 30– 97.

محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها ، المؤتمر العلمى عولمة الإدارة فى عصرالمعرفة ، جامعة الحنان ،لبنان ،2015، ص23

عبد الله النسور ، دليل ممارسة الحوكمة فى وزارة التربية والتعليم ،المملكة العربية السعودية ،متاح على الموقع : http\\\www\ Pdf_dlyl_lhwkm(accessed: 12\6\2024(

محمد أحمد عبد العزيز محمد استراتيجية مقترحة للمان الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر، رسالة دكتوراة ، كلية البنات، جامعة عين شم ، 2014م. ، ص 172.

مانول جالفين أريباس(2016)، حوكمة التعليم والتدريب فى منطقة جنوب وشرق البحر المتوسط (البنك الدولى مؤسسة التدريب الأوربية) ، ص ص 20-21.

برنامج الإنمائى للامم المتحدة متاح على https://www.ungeneva.org/ar/about/organizations/undp)

سائد خليل(2022)الجودة فى الأداء المؤسسى ، (أبوظبى : صندوق النقد الدولى)،ص ص 6-7.

محمد احمد الخولى وآخرين(2018) ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،جامعة الدول العربية (القاهرة : المنظمة العربية) ص 70.

عبد الله النسور ، دليل ممارسة الحوكمة فى وزارة التربية والتعليم ،المملكة العربية السعودية ،متاح على الموقع : http\\\www\ Pdf_dlyl_lhwkm(accessed: 1|6|2024(

على السلمى، "إدارة التميز : نماذج وتقنيات الإدارة فى عصر العولمة" ،(القاهرة : دار الغريب)،ص 12

USAID،2017: Labor Skills ،Productivity ،and Human Resource Management
Study summary of Findings: USAID .pp.64-65

Susan Wallace,(2015) , Dictionary of Education Third Edition (United Kingdom : Oxford University Press) , p198.

UNESCO-UNEVOC(2014): Vocational Pedagogy: What it is ،Why it Matters and How to Put it into Practice ، Report of The UNESCO-UNEVOC ،Virtual Conference 12- 14 May ،UNESCO ،P12 .

UNESCO (United Nations Educational ،Scientific and Cultural Organisation) ،Building Skill.s for Work and Life : Transforming Technical and Vocational Education and Training ،working docdocument for UNESCO Third Internsforming Congress o TVET ،Shanghai ،2012 .

Dash ،Priyadarshi et al. (2020). The G20 and Global Economic Governance during a Protracted Recession ،

Center for Strategic Research ،Vol. XVIII ،N0. 4 ،

Dash ،Priyadarshi et al. (2020). The G20 and Global Economic Governance during a Protracted Recession ، Center for Strategic Research ،Vol. XVIII ،N0. 4 ،

ETF (European Training Foundation), Torino Declaration , ETF , Turino ,(access at:2024)studies VOL .1 ، NO.5 ،2014 ،P.P27-2 Effective Singaporean،Journal of business Economics ، and management

([i]) DPADM (UN Division for Public Administration and Development Management) in collaboration with CEPA(UN Committee of Experts in Public Adminstration) UN Public Adminstration G lossary ، [online] . last accessed 2024